الآثار الاجتماعية لتعدد الزوجات بالمجتمع الجزائري(دراسة سوسيولوجية).

Sociological Study).(Social Effects of Polygamy in Algerian society

د.لغرس سوهيلة، جامعة معسكر –الجزائر

ملخص: لقد وجدت ظاهرة تعدد الزوجات قبل ظهور الإسلام في العديد من الحضارات والأديان، كل ما فعله الإسلام هو تقييده (الزواج) وجعله أكثر تنظيما وحضارة. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مساوئ ومحاسن ظاهرة تعدد الزوجات بالمجتمع الجزائري، مما أدى الأمر إلى طرح التساؤل التالي:

ما هي الآثار الاجتماعية التي تخلفها ظاهرة تعدد الزوجات بالمجتمع الجزائري؟

ولقد أسفرت الدراسة إلى النتائج التالية:

يؤدي تعدد الزوجات إلى العديد من المشاكل في الحياة الأسرية وكذلك إلى انخفاض التحصيل الدراسي للأطفال.

يؤدي تعدد الزوجات إلى تجنب الزنا وكذلك يمثل حلا لمشكلة العنوسة.

الكلمات المفتاحية: تعدد الزوجات، المشاكل الاجتماعية، الآثار، الأسرة، المجتمع.

Abstract: polygamy existed before the advent of Islam among several civilizations and religions. All that Islam has done is restricted it and make more organized and civilized. This study aims to identify the disadvantages and advantages of polygamy in Algerian society. This led to the following question:

What are the social effects of polygamy in Algerian society?

The study found the following results:

Polygamy leads to many problems in family life and to low acadimic achievement for children.

Polygamy lead To avoid adultery, also had provided a solution to the problem of spinsterhood.

Keywords: Polygamy, social problem, effects, family, society.

مقدمة:

يعتبر موضوع تعدد الزوجات من المواضيع المحورية التي نالت اهتمام العديد من الباحثين والباحثات في مختلف التخصصات الاجتماعية منها، الدينية، الأنثروبولوجية، النفسية والقانونية، بحيث تم دراستها من مختلف الجوانب أي دراسة أسبابها والآثار التي تخلفها على المستوى الفردي وعلى المستوى الاجتماعي.

ومن هذه الدراسات المتنوعة نذكر ما يلي:

دراسة للدكتور عبد الكريم علي مصطفى المعنونة ب"تعدد الزوجات في المجتمع الليبي-دراسة وصفية تحليلية على عينة من متعددي الزوجات بمدينة البيضاء" الذي يعتبر فيها "أن موضوع تعدد الزوجات من المواضيع الهامة بالنسبة للمجتمع والذي يسعى جاهدا لإيضاح أسباب تعدد الزوجات داخل المجتمع لتحقيق السعادة والرفاهية داخل الأسرة، وتهدف الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

هل هناك علاقة بين العمر والاتجاه نحو تعدد الزوجات.

هل هناك علاقة بين العامل الاقتصادي وتعدد الزوجات.

هل هناك علاقة بين المستوى التعليمي وتعدد الزوجات.

ما هي أكثر أشكال التعدد الزواجي انتشارا؟.

ما هي نسبة التعدد إلى مجموع المتزوجين بشكل عام؟(عبد الكريم علي مصطفى، 2011، ص2-3).

أما البناء المنهجي للدراسة فارتكز على ما يلي:"الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي واستخدام تقنية المقابلة المباشرة.

أما عينة الدراسة فطبقت على 30 رجل متعددين الزواج وكان اختيارها(العينة) اختيارا عشوائيا، ولقد كانت الدراسة الميدانية خلال عام 2011 تحديدا في شهر مايو بمدينة البيضاء(عبد الكريم علي مصطفى، 2011، ص13-14).

ومن خلال هذه الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى مجموعة من الإستخلاصات نذكر منها ما يلي:

"-أنه كلما تقدم العمر كلما زاد الاتجاه نحو التعدد.

-أنه لا توجد علاقة بين ارتفاع مستوى الدخل والاتجاه نحو التعدد.

-أن توفر المسكن ليس عاملا مهما ودافعا لتعدد الزوجات.

-المستوى التعليمي بحسب أفراد العينة مرتفعا كان أو منخفضا ليس له علاقة بالاتجاه نحو التعدد.

-إن أكثر أشكال التعدد انتشارا هو التعدد الثنائي.

-إن نسبة متعددي الزوجات في مدينة البيضاء لا تشكل نسبة مرتفعة وخصوصا في السنوات الأخيرة(عبد الكريم علي مصطفى، 2011، ص19).

وكذلك دراسة تومي الخنساء وعدائكة سامية المعنونة ب "تعدد الزوجات وتأثيره على الاتصال بين الأفراد داخل الأسرة الجزائرية -من وجهة نظر الزوجة الأولى" والتي فيها تطرقتا الباحثتان إلى ظاهرة تعدد الزوجات وتأثيره على العملية الاتصالية، وفيها طرحتا الإشكالية

التالية: هل ميكانزمات الاتصال بين الزوجة الأولى وزوجها تبقى كما هي بحضور الزوجة الثانية ؟

هل الاتصال بين الوالد وأولاده تتغير أم تخضع لقيود من شأنها تعكر صفو الحياة الأسرية وعملية التواصل تنقطع تماما أم تبقى شكلية؟

ولقد تضمنت الدراسة المفاهيم التالية: تعدد الزوجات، الاتصال، الأسرة، الأسرة الجزائرية، والعلاقات الاجتماعية، ولقد أجريت الدراسة بمدينة الوادي بين شهري نوفمبر وجانفي.

ولقد طبقت الدراسة على عينة قدرها 10 زوجات أزواجهم معددي الزوجات.

أما المنهج المعتمد في الدراسة هو المنهج الوصفي، وفيما يخص الأدوات لجمع المعطيات فتتلخص في تقنية الملاحظة والمقابلة الموجهة"(تومي الخنساء وعدائكة سامية، 2013، ص1-8).

وفي الأخير كانت نتائج الدراسة كالآتي:

"-ميكانيزمات الاتصال بين الزوجة الأولى وزوجها تقل بحضور الزوجة الثانية.

-الاتصال بين الوالد وأولاده يتغير ويخضع لقيود من شأنها تعكر صفو الحياة الأسرية، وعملية التواصل لا تنقطع تماما إنما تبقى شكلية.

-وجود خلل كبير في الاتصال بين الزوجة وزوجها وبين الزوج وبين أولاده نتيجة وجود زوجة أخرى في حياته(الزوج)، وهذا ما أقرته كل الزوجات مهما كانت الزوجة متعلمة أو أمية ماكثة بالبيت أو عاملة لا تتقبل بتاتا زواج زوجها عليها، وترد كل الخلافات والمشاكل الواقعة إلى ظهور الزوجة الثانية وكأنه لم يكن هناك أي مشكل من قبل.

-إن تعدد الزوجات داخل الأسرة يؤثر على العملية الاتصالية وعلاقات الأفراد فيما بينهم سواء بين الزوج والزوجة، أو الوالد والأولاد ، أو حتى العلاقة بين الأبناء في حد ذاتهم.

ومن هنا استخلصت الباحثتان مجموعة من التوصيات هي:

-ضرورة توضيح أهمية التواصل والاتصال داخل الأسرة الجزائرية بشكل خاص من خلال تنظيم العديد من الملتقيات والندوات العلمية في المؤسسات التربوية وتفعيل العمل الجمعوي الأسري.

-تعدد الزوجات مبدأ حتمته الإنسانية وبررت وجوده كما أقرته الشريعة الإسلامية لوضعته ليتماشى وقوانين المجتمع وتغيراته.

-إن نظام الإنسان، نظام واقعي إيجابي يتوافق مع فطرته الإنسانية وتكوينه ويتوافق مع حياته المتغيرة في شتى بقاع العالم وفي مختلف الأزمان، يراعي فيه خلق الفرد ونطاقه المجتمعي بالابتعاد على الانحلال الخلقي، فقد سمح بالزواج وتعدد الزوجات من الواحدة إلى الرابعة، لكن مع ضرورة العدل من كل الجوانب المادية والمعنوية خاصة، فيجب تحمل مسؤولية الأسرة والابتعاد بها على كل المشاكل التي تزيد من انحلال المجتمع أخلاقيا بالحفاظ على تربية الأبناء وهذا البحث سيفتح المجال لدراسة هذا الموضوع من جوانب عديدة ومختلفة"(تومي الخنساء وعدائكة سامية، 2013، ص9-11).

كما نجد دراسة أخرى للدكتور محمد ناصر الخوالدة المعنونة ب"الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للزواج الثاني في الأردن -دراسة اجتماعية- والتي فيها يطرح التساؤلات التالية:"هل هناك علاقة ما بين الزواج الثاني والوضع الإقتصادي؟

-هل هناك علاقة ما بين الزواج الثاني وتدخل الأسرة؟

هل هناك علاقة ما بين الزواج الثاني والرغبة في الإنجاب؟

هل هناك علاقة ما بين الزواج الثاني والاختلاط في العمل؟"(محمد ناصر خوالدة، 2007، ص1).

وللإجابة على هذه التساؤلات وضع الباحث الفرضيات التالية:

"هنالك علاقة ما بين الوضع الاقتصادي والزواج الثاني.

هنالك علاقة الرغبة في الإنجاب والزواج الثاني.

هنالك علاقة ما بين تدخل الأسرة والزواج الثاني.

هنالك علاقة مابين الاختلاط في العمل والزواج الثاني.

أما الأهداف التي كانت تسعى إليها الدراسة فهي تتمحور فيما يلي:

-التعرف على العلاقة ما بين الزواج الثاني والوضع الاقتصادي.

-التعرف على العلاقة ما بين الزواج الثاني وتدخل الأسرة.

-التعرف على العلاقة ما بين الزواج الثاني والرغبة في الإنجاب.

-التعرف على العلاقة ما بين الزواج الثاني والاختلاط في العمل.

وفيما يخص مفاهيم الدراسة فنجدها تتلخص في: تعدد الزوجات، الزواج الثاني، الأسرة والاختلاط.

وفيما يخص البناء المنهجي للدراسة نجد أن الباحث اعتمد على النظرية الوظيفية، واستخدام أداة الاستبيان لجمع المعلومات، مع استخدام عينة قصدية"(محمد ناصر خوالدة، 2007، ص1-3).

وفي نهاية الدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

"-تبين أن هنالك أسباب اجتماعية واقتصادية للزواج الثاني التي تتمثل بالوضع الاقتصادي وتدخل الأسرة والاختلاط في العمل والرغبة في الإنجاب.

وفي هذه النتيجة ما يتفق مع نظرية الدراسة خاصة فيما يتعلق بالخلل الوظيفي، ويظهر ذلك أن هنالك وظائف أساسية للأسرة لم تشبع سواء أكانت جنسية أو اقتصادية أو إنجابية. وطالما أن هنالك نقص في إشباع وظائف الزواج الأول، فإن الرجل سيبحث عن إشباع الوظائف ولا يتحقق هذا أو يكتمل إلا من خلال زوجة ثانية

وهذا يتفق مع ما جاء به روبرت ميرتون أن العناصر الاجتماعية قد تكون وظيفية بالنسبة لمجموعات معينة وضارة وظيفيا بالنسبة لمجموعات أخرى، حيث أن في حالة الزواج الثاني وظيفياً بالنسبة للزوج والزوجة الثانية، لكنه في أغلب الأحيان كان مضراً بالأسرة المتمثلة بالزوجة الأولى والأولاد إن وجد

وقد توافقت الدراسة مع ما تحدث عنه روبرت ميرتون بالنسبة للخلل الوظيفي الذي أشار بأنها تعني: "الحالة التي تؤثر بها العناصر البنائية على حالة التكامل في النسق الاجتماعي"، وهذا ما

حدث بالنسبة للزواج الأول فوجود الخلل يكمن بعدم قدرة الأسرة المتمثلة بالزواج الأول على تحقيق التكامل في وظائفها فترتب على ذلك لجوء الزوج للزواج الثاني"(محمد ناصر خوالدة، 2007، ص3-4).

وكثيرة هي الدراسات التي عالجت موضوع تعدد الزوجات العربية منها والأجنبية.

الإشكالية:

تعتبر ظاهرة تعدد الزوجات حقيقة واقعية وجدت قبل ظهور الإسلام في العديد من الحضارات والأديان، كل ما فعله الإسلام هو تقييده (الزواج) وجعله أكثر تنظيما وحضارة، فحدد شروطه وألزم صاحبه بإتباعها حتى يكون الزواج مباحا وهي كالتالي: "العدد(وفيه يتفق الفقهاء والمفسرين على عدم الزيادة على أربع زوجات)، العدل بين الزوجات والنفقة"(سدينة إدريس عبد الكريم، 1426ه، 12-17).

نظرا لمشروعية تعدد الزوجات في الدين الإسلامي سنحاول في دراستنا هذه معرفة الآثار الاجتماعية التي تخلفها ظاهرة تعدد الزوجات على مستوى الأسرة وعلى مستوى المجتمع ككل، وعليه فالإشكال المطروح هو كالآتي:

ما هي الآثار الاجتماعية التي تخلفها ظاهرة تعدد الزوجات بالمجتمع الجزائري؟

الفرضيات: للإجابة على هذه الأسئلة وضعنا الفرضيات التالية:

-ينجم عن ظاهرة تعدد الزوجات آثار سلبية وآثار ايجابية في الوقت ذاته، ومن الآثار السلبية نجد أن تعدد الزوجات يؤدي إلى العديد من المشاكل في الحياة الأسرية كفشل الوالدين في عملية التنشئة الاجتماعية وانهيار العلاقات الأسرية.

-إن الآثار الايجابية لظاهرة تعدد الزوجات تتلخص في التخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية كحل مشكلة العنوسة، القضاء على ظاهرة الزنا.

مفاهيم الدراسة:

تعدد الزوجات: وهو"النوع الذي بمقتضاه يستطيع الزوج أن يحتفظ بعصمته بأكثر من زوجة في آن واحد"(الشمري مدين نوري طلاك، 2015، ص1473).

الأسرة: يعرفها إميل دوركايم(Emile Durkhem) "أنها ليست ذلك التجمع الطبيعي للأبوين وما ينتجانه من أبناء على ما يسود الاعتقاد، بل إنها مؤسسة اجتماعية تكونت لأسباب اجتماعية ويرتبط أعضائها حقوقيا وخلقيا بعضهم البعض"(لعمور وردة، 2015، ص34)، فالأسرة عموما هي مؤسسة اجتماعية، تتكون من الزوج والزوجة والأبناء، تقوم بعدة وظائف منها ما هو اجتماعي، تربوي، اقتصادي، ديني، عاطفي.

فالأسرة هي من أهم المؤسسات التي تساهم في عملية التنشئة الاجتماعية، "ذلك لأنها أول وسط يحيط بالطفل ويقوم بتربيته والتأثير في توجيهه. وهي تشكل جوهر الحياة الاجتماعية وعمودها الفقري"(القصير عبد القادر، 1999، ص72)، والأسرة نوعان: الأسرة النووية والأسرة الممتدة.

المجتمع: يعرف تالكوت بارسونز(talcott Parsons) المجتمع بأنه"نسق اجتماعي معياري، أي تحليل المجتمع باعتباره نسقا اجتماعيا يحمل معنى الترابط وأداء الأدوار الوظيفية. وأي نسق اجتماعي لا يستمر إلا إذا توفرت فيه الشروط التالية: التكيف مع البيئة - إنجاز الهدف - المحافظة

على النمط وإدارة التوتر - التكامل. وأن توازن المجتمع يتوقف على ميكانيزمات التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي"(مصباح عامر، 2005، ص121).

التنشئة الاجتماعية: يعرف قارني وكابول(Garnier et Kabul) التنشئة الاجتماعية بأنها:"الصيرورة التي تمكن الفرد من تعلم واستنباط العناصر الثقافية (كالمعايير، القيم، الممارسات الاجتماعية والثقافية) التي تتميز بها جماعته، وهذا ما يسمح له بتشكيل شخصيته الاجتماعية الخاصة به، وبتكيفه مع الجماعة التي يعيش ضمنها. وبفضل هذه الصيرورة يتم إدماج بعض الملامح الثقافية في شخصية أفراد مجتمع ما، هذا الإدماج الذي ينتج بصفة طبيعية ولاشعورية التجانس والتوافق مع الوسط الاجتماعي"(الفضيل رتيمي، 2008، ص210).

تعتبر التنشئة من العمليات الاجتماعية التي من خلالها يكتسب الأفراد القيم، العادات، التقاليد والمعتقدات، للمجتمع الذي ينتمون إليه، وهذا الاكتساب يكون من خلال وسائط عديدة ومتنوعة والتي تتلخص في الوسائط المباشرة كالأسرة والمدرسة، والوسائط الغير المباشرة كوسائل الإعلام، المؤسسات الدينية وجماعة الرفاق.

وتهدف التنشئة الاجتماعية إلى تحقيق التكيف الاجتماعي، الاندماج الاجتماعي والرباط الاجتماعي وبالتالي تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في خلق التوازن داخل المجتمع.

المشكلات الاجتماعية: يعرف بول هرتون المشكلة الاجتماعية أنها:"نتاج ظروف مؤثرة على عدد كبير من الأفراد تجعلهم يعدون الناتج عن الظروف المؤثرة عليهم غير مرغوب فيه ويصعب علاجه بشكل فردي إنما يتيسر علاجه من خلال الفعل الاجتماعي الجمعي"(العمر معن خليل، 2005، ص19)، ويتضح من خلال هذا التعريف النقاط التالية:

-ظروف مؤثرة على الأفراد غير مرغوب فيها من طرفهم.

-معالجة المشكلة بسهولة يكون عن طريق السلوك الجمعي.

إذن: المشكلات الاجتماعية هي ظاهرة غير مرغوب فيها من طرف الأفراد لأنها تخلق خلل في أنظمة المجتمع فتأثر فيه وبالتالي تهدد استقراره واستمراره، ومن هذه المشكلات نذكر على سبيل المثال السرقة، الجريمة، الأمية، الرسوب المدرسي، العنف الأسري، الطلاق، الفقر، البطالة، العنوسة، الفساد الإداري والمالي.

الإطار المنهجي للدراسة:

الإطار النظري: للنظرية أهمية عظمى في البحوث العلمية عامة وعلم الاجتماع خاصة فمن خلالها يتحدد مسار البحث، ومن ثم "فإن النظرية تساعدنا في الوصول إلى نوع من المفاهيم والمقولات والقضايا والافتراضات التي من خلالها نواجه مشكلات الدراسة"(جونز فيليب، 2010، ص10).

وفي بحثنا هذا سنعتمد على النظرية الوظيفية، ونقصد بالوظيفية هنا الأثر الذي تخلفه أو تحدثه الظاهرة الاجتماعية بشكل مقصود أو بشكل غير مقصود، أي الآثار والنتائج التي تخلفها ظاهرة تعدد الزوجات على المستويات التالية: الفرد، الأسرة والمجتمع.

ولكن السؤال المطروح هو: فيما تتلخص مبادئ النظرية الوظيفية؟

تعتبر النظرية الوظيفية من أهم النظريات في علم الاجتماع تم ظهورها في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20، ومن أهم روادها نذكر مالينوفسكي برونسلو، روبرت ميرتون(Robert merton)، ليفي ماريون(levy marion)، راد كليف براون(Radcliffe brown)، ألفن كولدنر alvin) (goulner وغيرهم من المنظرين.

وتتلخص أهم مبادئ هذه النظرية في الأفكار التالية:

-يتكون المجتمع من مجموعة من الأنظمة الاجتماعية كالنظام الديني، النظام الاقتصادي، النظام السياسي، كل نظام اجتماعي يقوم بوظيفة معينة من أجل ضمان استمراره واستقراره داخل المجتمع.

-أن كل نظام اجتماعي يتضمن أنظمة فرعية.

-حدوث تغيرات -جزئية- للأنظمة الاجتماعية، وذلك بناءا على التغير الذي يطرأ على المجتمع والذي يكون غالبا مفاجئ.

-ما يميز الأنظمة الاجتماعية أنها تترابط وتتكامل فيما بينها.

-يمكننا فهم النظام الاجتماعي من خلال الوظيفة التي يقوم بها.

-تسعى الأنظمة الاجتماعية لتحقيق التوازن داخل المجتمع.

-تسعى الأنظمة الاجتماعية لإشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد فالنظام التربوي مثلا يعمل على إشباع حاجة المجتمع التعليمية.

منهج الدراسة: لقد استخدمنا في دراستنا هذه المنهج التفسيري من أجل كشف العلاقة السببية والارتباطية بين الظواهر الاجتماعية، وفي هذا يقول إميل دوركايم "فكل ما يطالب به هذا العلم هو أن يعترف الناس بأن قانون السببية يصدق أيضا على الظواهر الاجتماعية"(حمداوي جميل، دس، ص14-15).

تقنيات الدراسة: استعمال تقنية المقابلة -مقابلة شبه موجهة- والتي تضمنت المحاور التالية:

-المعطيات السوسيومهنية للمبحوثين.

-آراء ومواقف الشباب من ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمع الجزائري.

-مدى قبول أو رفض الشباب لظاهرة تعدد الزوجات بالمجتمعات عامة والمجتمع الجزائري خاصة.

-معرفة الآثار الاجتماعية الايجابية لتعدد الزوجات بالمجتمع الجزائري عامة والمجتمع المعسكري خاصة.

- معرفة الآثار الاجتماعية السلبية لتعدد الزوجات بالمجتمع الجزائري عامة والمجتمع المعسكري خاصة.

العينة: العينة التمثيلية لمجتمع البحث شملت مجموعة من الشباب (14ذكور و14إناث) يقطنون بمدينة معسكر.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة: تم إجراء هذه الدراسة في مدينة معسكر، في الفترة الزمنية الممتدة ما بين 01 فيفري إلى 12 مارس من عام 2017.

التحليل السوسيولوجي لظاهرة تعدد الزوجات:

موقف الشباب من تعدد الزوجات بالمجتمع الجزائري: لقد اختلفت الآراء والمواقف حول تعدد الزوجات، بحيث نجد اتجاهين: اتجاه الرفض واتجاه القبول.

رفض تعدد الزوجات بالمجتمع: رفض معظم المبحوثين (19مبحوث) ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمعات عامة والمجتمع الجزائري خاصة، وذلك لعدة أسباب من بينها -حسب المبحوثين- أن هذه الظاهرة تخلق العديد من المشاكل سواء بين العائلة أو بين أفراد الأسرة كضعف العلاقات الأسرة (علاقة الزوج بالزوجة، علاقة الأب بالأبناء).

إن تعدد الزوجات يتطلب توفر شروط كالعدل بين الزوجات والإنفاق عليهن جميعا- وهذا غير موجود في مجتمعنا لظروف معينة من بينها تدهور المستوى المعيشي للفرد مثلا.

ما يمكن التنويه إليه، أن رفض تعدد الزوجات يشمل الإناث أكثر من الذكور، وهذا راجع لطبيعة كل جنس، فمن الطبيعي أن ترفض أي امرأة زوجة ثانية أو زوجة ثالثة لزوجها وهذا بدافع الغيرة والحب الكبير لزوجها وخصوصا عندما تكون امرأة صالحة تقوم بكل واجباتها الزوجية والعائلية.

قبول تعدد الزوجات بالمجتمع: نجد أن باقي مبحوثين(9مبحوثين) يقبلون بظاهرة تعدد الزوجات ولكن بشروط تتلخص في:

-توفر شرط العدل بين الزوجات.

-توفر شرط الإنفاق بين الزوجات.

-أوفي حالة مرض أو عقم المرأة.

-في حالة عدم تفاهم الزوجين في أمور عدة.

ما يمكن التنويه إليه، أن هذه الشروط أشار إليها المبحوثين من جنس الإناث ولكن إضافة إلى هذه الشروط نجد أن باقي المبحوث(جنس الذكور) يقبل بوجود ظاهرة تعدد الزوجات بالمجتمع لأن الدين الإسلامي أعطى للرجل الحق في أربع زوجات.

صحيح أن الإسلام أباح تعدد الزوجات ولكنه حدده بأربع نساء فقط وربطه بالعدل وفي هذا الشأن ذكر الدكتور أحمد الباليساني "أن التعدد وإن كان فيه أذى فردي للزوجة إلا أنه أبيح لمصالح اجتماعية معتبرة وحالات وظروف تحتمه وتوجبه، وهذه الظروف والحالات هي التي تعين نوعية حكم هذا التعدد حسب الحاجة إليه أو عدمها"(عباس حسين فياض، دس، ص160).

إذن: الظروف والحالات هي التي تعين نوعية الحكم في تعدد الزوجات - التعدد عندما يكون واجبا أو عندما يكون مندوبا.

وفي نفس السياق، نجد من الباحثين في دراستهم يشيرون إلى أن تعدد الزوجات "يعتبر ضرورة اجتماعية، ورحمة للمرأة ورعاية لها قبل أن يكون مغنما للرجل"(الطريفي ناصر بن عقيل، 1409ه، ص183)، وتتجسد هذه الضرورة في النقاط التالية:

"-أن نسبة النساء في أي مجتمع من المجتمعات البشرية تفوق نسبة الرجال.

-أن الرجل يتأخر نضجه الجنسي والاجتماعي واستعداده للزواج، فقل أن يكون مهيئا للزواج قبل 25 من عمره، بينما المرأة يبدأ نضجها واستعدادها للزواج في سن مبكرة قبل الرجل بما لا يقل عن خمس سنوات.

-أن رغبة المرأة إلى الجماع أقل من رغبة الرجل، وهي أكثر حياء منه.

-المرأة معرضة للعقم والمرض.

-الزواج المتعدد فيه نبل وتضحية من الرجل وتحمل للمشقات، فأحيانا يتزوج بيتيمة أو أرملة أو امرأة فاتها قطار الزواج وفرصة ولو تركت لجلست بدون زواج العمر كله"(الطريفي ناصر بن عقيل، 1409ه، ص185-188).

بإختصار، إن قبول تعدد الزوجات عند المبحوثين يكون بشروط- في حالة المرض أو عقم الزوجة الأمر الذي يؤدي بالرجل للزواج للمرة الثانية والثالثة من جهة، وفي حالة احترامه لشروط التعدد من جهة أخرى.

والعكس صحيح يكون الرفض في حالة عدم احترام شروط التعدد وانعدام أسباب للتعدد.

آثار تعدد الزوجات: تتعدد وتتنوع الآثار الاجتماعية لتعدد الزوجات حسب ما أشار إليه المبحوثين (ذكور وإناث) وهي كالآتي:

الآثار السلبية: تتلخص الآثار السلبية لتعدد الزوجات فيما يلي:

-إن تعدد الزوجات له آثار سلبية على مستوى الأسرة: ففي هذا المستوى نجد أن تعدد الزوجات ينجم عنه مجموعة من المشاكل الأسرية التي تتلخص في: التفكك الأسري، انهيار العلاقات الأسرية، كثرة الخلافات الزوجية، الخيانة الزوجية من طرف الزوجة، فشل الوالدين في التنشئة السليمة لأبنائهم، انخفاض التحصيل الدراسي للأبناء، الرسوب المدرسي.

وهذه المشاكل التي تعاني منها الأسرة تنعكس مباشرة على المجتمع ككل، ذلك لأن الأسرة هي نظام اجتماعي يؤثر ويتأثر بالأنظمة الاجتماعية الأخرى الموجودة بالمجتمع فعلى سبيل المثال فشل الوالدين في تنشئة أبنائهم تنشئة سليمة يؤدي بهم الأمر إلى الانحراف، وفي هذه الظروف تخلق المشاكل داخل المجتمع فتكثر الجرائم، السرقة، العنف، تناول المخدرات،...وغيرها من الانحرافات الاجتماعية التي تؤدي إلى فقدان التوازن الاجتماعي، وبالتالي إلى انهيار المجتمع وعدم استقراره.

أما الرسوب المدرسي فهو يؤثر على النظام التربوي من جهة وعلى باقي أنظمة المجتمع من جهة أخرى، أما الخيانة الزوجية للزوجة فهي تشوه سمعة المجتمع الإسلامي الجزائري من جهة ومن جهة أخرى تساهم وتشجع في انتشار الانحرافات الأخلاقية داخل المجتمع (إقامة علاقة غير شرعية).

الآثار الايجابية: في مقابل الآثار الاجتماعية السلبية لتعدد الزوجات نجد أن لها آثارا ايجابية أيضا تتمحور في التخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية كالقضاء على ظاهرة الزنا والمساهمة في حل مشكلة العنوسة، وفي هذا الشأن نجد من الدراسات الاجتماعية التي "توصلت إلى أن تعدد الزوجات يعتبر حلا لأزمة العنوسة التي تعاني منها مصر"(محمد فتحي، دس، ص1).

إن تعدد الزوجات يساهم بصورة أو بأخرى في الحفاظ على النسل وبالتالي الحفاظ على النوع البشري من الانقراض ليقوم بعبادة الخالق عز وجل وخلافة الأرض وعمارتها، يساهم التعدد في تقوية العلاقات الاجتماعية من خلال المصاهرة التي تزيد في الألفة والمحبة بين الأفراد، فتتسع شبكة العلاقات الاجتماعية.

ما يمكن الإشارة إليه، أن نتائج هذه الدراسة تبقى نسبية- نسبية الزمان والمكان- أي خاصة بمجتمع دون آخر ومحددة بزمن دون آخر لأن المجتمع عرضة للتغيرات والتحولات التي تطرأ عليه فجأة.

النتائج العامة للدراسة: من عرضنا السابق نستطيع أن نستنتج الآتي:

-اختلاف الآراء والمواقف حول تعدد الزوجات بالمجتمع الجزائري، بحيث نجد اتجاهين: اتجاه الرفض واتجاه القبول.

-قبول تعدد الزوجات بالمجتمع الجزائري مرتبط بعدة شروط وهي كالتالي: في حالة المرض أو في حالة عقم الزوجة أو في حالة احترام الزوج لشروط التعدد.

-تتعدد الآثار الاجتماعية السلبية لتعدد الزوجات وتتمثل في المشاكل الأسرية نذكر على سبيل المثال انهيار العلاقات الأسرية، انخفاض التحصيل الدراسي للأبناء.

- تتنوع الآثار الاجتماعية الايجابية لتعدد الزوجات وتتمحور في التخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية كالقضاء على ظاهرة الزنا والمساهمة في حل مشكلة العنوسة وكذلك تقوية العلاقات الاجتماعية.

باختصار، الفرضيتين التي تم وضعهما في بداية البحث قد تحققتا.

خاتمة:

إن ظاهرة تعدد الزوجات كغيرها من الظواهر الاجتماعية لها خاصية التغير فهي تختلف من مجتمع إلى آخر، وأن حكم وجودها(ظاهرة تعدد الزوجات) بالمجتمع (ضرورية أو مستحبة) مرتبط بظروفه (المجتمع) وبمدى قبول ورفض أفراده لهذا التعدد. فالتعدد في كل الحالات له جانب ايجابي كما أن له جانب سلبي هذا من جهة ومن جهة أخرى له آثار على المستوى أفراد الأسرة وعلى مستوى المجتمع ككل.

من بين التوصيات التي يمكن تقديمها في نهاية الدراسة هي كالتالي:

-احترام شروط تعدد الزوجات حتى نتجنب الوقوع في مختلف المشاكل الاجتماعية والأسرية التي تؤدي إلى انهيار وعدم استقرار المجتمع.

-ضرورة توفر شرط العدل بين الزوجات حتى لا تنتشر وترتفع نسبة الانحرافات الاجتماعية بالمجتمع.

-الاهتمام بالتخفيف من الآثار السلبية لظاهرة تعدد الزوجات وخصوصا في ظل التحولات الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية الراهنة.

قائمة المراجع:

1. القصير عبد القادر(1999)، الأسرة المتغيرة في المجتمع المدينة العربية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت.

2. الفضيل رتيمي(2008)، التنشئة الاجتماعية والروابط داخل المنظمة الصناعية، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر.
3. العمر معن خليل(2005)، علم المشكلات الاجتماعية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. جونز فيليب(2010)، النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية، ترجمة: الخواجة محمد ياسر، الطبعة الأولى، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
5. مصباح عامر(2005)، علم الاجتماع-الرواد والنظريات، ط1، شركة دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر.
6. الشمري مدين نوري طلاك(2015)، الآثار النفسية والاجتماعية الناجمة عن تعدد الزوجات، مجلة جامعة بابل، م23، ع3، العلوم الإنسانية.
7. لعمور وردة(2015)، الأسرة الجزائرية وجدلية القيم الاجتماعية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 10، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
8. الطريفي ناصر بن عقيل(1409ه)، تعدد الزوجات وأهميته للمجتمع المسلم، مجلة البحوث الإسلامية العدد 25، في موقع:www.alifta.net ، www.alifta.net
9. حمداوي جميل، (دس)، علم الاجتماع بين الفهم والتفسير، في موقع: www. Aluka.net/books/files/book_6263/bookfile/hhh/doc, consulté le: 06/04/2017.
10. تومي الخنساء، عدائكة سامية(2013)، عنوان المداخلة: تعدد الزوجات وتأثيره على الاتصال بين الأفراد داخل الأسرة الجزائرية من وجهة نظر الزوجة الأولى"، جامعة قاصدي مرباح، قسم العلوم الاجتماعية، ورقلة، الجزائر ,./https://manifest.univ-ouargla.dz consulté le: 31/03/2017.
11. محمد ناصر الخوالدة،(ب ت)، الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للزواج الثاني في – الأردن(دراسة اجتماعية)، في موقع: http://kenanaonline.com/users/momnasser/posts/29 May 25, 2007/444, consulté le: 31/03/2017.
12. محمد فتحي، (دس)، تعدد الزوجات ينقذ 8 ملايين عانس، القاهرة، في موقع:.www.eefaf.net/prin-article/222.html,consulté le:31/03/2017
13. عبد الكريم علي مصطفى(2011)، تعدد الزوجات في المجتمع الليبي-دراسة وصفية تحليلية على عينة من متعددي الزوجات بمدينة البيضاء، جامعة عمر المختار البيضاء، كلية الآداب، ليبيا.
14. عباس حسين فياض(دس)، تعدد الزوجات وآثاره، في موقع:
www.uobabylon.edu.iq/publications/law_edition4/article_ed4_4.doc,consulté le: 01/04/2017.
15. سدينة إدريس عبد الكريم، 1426ه، تعدد الزوجات، في موقع: www.feqhup.com/uploads/13648687041.pdf, consulté le: 30/08/2018.